تحول الشراكة الأورو–متوسطية: من برشلونة 1995 إلى ميثاق المتوسط 2026 بين الواقع والآفاق

د. بتار ولد اسلك
باحث في مجال العلاقات الدولية
حاصل على دكتوراه من جامعة محمد الخامس بالرباط
أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية
موريتانيا

الملخص

يتناول هذا البحث تطور الشراكة الأورو–متوسطية منذ إطلاق مسار برشلونة سنة 1995 إلى ميثاق من أجل المتوسط وخطة عمله الأولى سنة 2026، بهدف تحليل طبيعة التطورات التي طرأت على مفهوم الشراكة وأولوياتها وأدوات تنفيذها. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الميثاق لا يمثل قطيعة مع المسار السابق، وإنما يعكس تحولًا تراكميًا أعاد تنظيم مجالات التعاون داخل تصور أكثر تكاملًا للفضاء المتوسطي. ويتتبع البحث خمس مراحل رئيسية: مرحلة برشلونة وتأسيس الشراكة؛ مرحلة إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008؛ مرحلة إعادة ترتيب الأولويات خلال 2015–2021؛ مرحلة طرح ميثاق من أجل المتوسط سنة 2025؛ ثم مرحلة الانتقال إلى التنفيذ سنة 2026. ويبين التحليل أن الشراكة انتقلت تدريجيًا من التركيز على الحوار السياسي والإصلاح والمساعدة المالية إلى التعاون العملي والاستثمار والأمن والهجرة والطاقة والتحولين لبيئي و الرقمي، وصولًا إلى تصور يقوم على بناء فضاء متوسطي مشترك. كما يخلص البحث إلى أن أهمية الميثاق لا تكمن في اتساع مجالات التعاون فحسب، وإنما في محاولة دمجها ضمن إطار إقليمي أكثر ترابطًا وربطها بأدوات تنفيذية ومشروعات عملية، غير أن هذا المسار يظل في طور التشكل، وتبقى فعاليته مرتبطة بقدرة الأطراف على تحقيق مشاركة فعلية، وتوفير تمويل مستدام، وتحويل المبادئ والمشروعات المعلنة إلى نتائج قابلة للقياس.

الكلمات المفتاحية :الشراكة الأورو–متوسطية؛ مسار برشلونة؛ ميثاق من أجل المتوسط؛ الاتحاد من أجل المتوسط؛ التعاون الإقليمي.

Abstract

This study examines the evolution of the Euro-Mediterranean Partnership from the launch of the Barcelona Process in 1995 to the Pact for the Mediterranean and its first Action Plan in 2026. It aims to analyse the developments that have shaped the concept of the partnership, its priorities, and its implementation mechanisms. The study is based on the premise that the Pact does not represent a break with the previous trajectory, but rather reflects a cumulative process that has reorganised areas of cooperation within a more integrated vision of the Mediterranean space. The study identifies five main stages: the Barcelona Process and the establishment of the partnership; the creation of the Union for the Mediterranean in 2008; the reordering of priorities during the period 2015–2021; the launch of the Pact for the Mediterranean in 2025; and the move towards implementation in 2026. The study demonstrates that the partnership has gradually moved from a primary focus on political dialogue, reform, and financial assistance towards practical cooperation in the areas of investment, security, migration, energy, and the green and digital transitions, culminating in a vision centred on building a common Mediterranean space. It concludes that the significance of the Pact lies not only in expanding the areas of cooperation, but also in integrating them within a more interconnected regional framework and linking them to concrete implementation mechanisms and projects. Nevertheless, this process remains at an early stage, and its effectiveness will depend on the parties' ability to ensure meaningful participation, secure sustainable funding, and translate the declared principles and projects into measurable outcomes.

المقدمة

أصبحت منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال العقود الأخيرة فضاءً تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والتنمية والاقتصاد والطاقة والهجرة و البيئية ، الأمر الذي جعل العلاقات بين ضفتي المتوسط تتجاوز حدود التعاون القطاعي لتتجه نحو بناء أطر إقليمية أكثر شمولًا، وفي هذا السياق، شكل إطلاق مسار برشلونة سنة 1995 نقطة تحول أساسية في تنظيم الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، من خلال إقامة إطار متعدد الأطراف يجمع بين الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

غير أن الشراكة الأورو–متوسطية لم تحافظ على صورتها الأولى، بل شهدت منذ تأسيسها تحولات متتالية أعادت صياغة أولوياتها وأدواتها، فقد جاء إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 ليعزز منطق المشروعات والتعاون العملي، ثم أعادت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية سنة 2015 ترتيب الأولويات في ضوء المستجدات الإقليمية، قبل أن توسع «الشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي» سنة 2021 مجالات التعاون لتشمل التنمية البشرية والحكامة والتحول الرقمي والسلام والأمن والهجرة والطاقة ، ثم جاء «ميثاق من أجل المتوسط» سنة 2025 ليطرح تصورًا أوسع يقوم على بناء «فضاء متوسطي مشترك»، قبل أن تدخل الشراكة سنة 2026 مرحلة جديدة مع إطلاق خطة العمل الأولى التي نقلت عددًا من أولويات الميثاق إلى إجراءات ومبادرات قابلة للتنفيذ والمتابعة.

وتكشف هذه المراحل الخمس عن تحول تدريجي في طبيعة الشراكة: من إطار إقليمي يركز على الحوار السياسي والإصلاح والمساعدة المالية، إلى نموذج أكثر ارتباطًا بالمشروعات والاستثمار، ثم إلى أجندة تجمع بين التنمية والأمن والهجرة والطاقة والتحول الرقمي، وصولًا إلى محاولة دمج هذه المجالات داخل تصور إقليمي أكثر تكاملًا، و لا يطرح ميثاق من أجل المتوسط مجرد إضافة إطار جديد إلى الأطر السابقة، وإنما يثير سؤالًا أوسع حول مدى تغير مفهوم الشراكة ذاتها، وما إذا كان الانتقال إلى «فضاء متوسطي مشترك» يعكس تطورا فعليًا في طبيعة العلاقات أم يمثل إعادة تنظيم للمصالح والأولويات القائمة.

وعليه، تتمثل إشكالية البحث في السؤال الآتي: إلى أي مدى يعكس ميثاق من أجل المتوسط تحولًا فعليًا في الشراكة الأورو–متوسطية، أم أنه يمثل إعادة تنظيم لمسارها السابق؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع تطور الشراكة عبر مراحلها الأساسية، وتحليل التحولات التي طرأت على أهدافها ومجالاتها وأدواتها، مع الاستناد إلى الوثائق والمؤسسات الأوروبية ذات الصلة، ويسمح هذا المنهج بربط التحولات التي شهدتها كل مرحلة بالسياقات السياسية والاقتصادية والأمنية التي أحاطت بها، بدل الاكتفاء بعرضها في صورة تسلسل زمني.

وتنبع أهمية البحث من كونه يحاول قراءة ميثاق من أجل المتوسط ضمن مسار تطوري يمتد منذ 1995، بدل التعامل معه باعتباره مبادرة منفصلة عن تاريخ الشراكة، كما تبرز أهميته في تحليل الانتقال من المبادئ السياسية العامة إلى أدوات ومشروعات تنفيذية، وفي الوقوف على حدود مفهوم «الفضاء المتوسطي المشترك» في ظل استمرار الأهمية الاستراتيجية لملفات الأمن والهجرة والطاقة، وتزداد أهمية هذا التحليل بالنسبة إلى الدول المتوسطية غير الأوروبية، ولا سيما دول المغرب العربي، بالنظر إلى ما يتيحه الإطار الجديد من فرص وما يفرضه في الوقت نفسه من تحديات تتعلق بالمشاركة في تحديد الأولويات والاستفادة من التمويل والاستثمارات.

1. مرحلة برشلونة: تأسيس الشراكة الأورو–متوسطية (1995)

شكّل مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995 نقطة الانطلاق المؤسسية للشراكة الأورو–متوسطية، إذ أرسى ما عُرف بـ«مسار برشلونة» بوصفه إطارًا متعدد الأطراف للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط،[1] وقامت الشراكة منذ بدايتها على ثلاثة أبعاد

[1] عملية برشلونة، التي أطلقت في عام 1995، هي مبادرة فريدة وطموحة وضعت الأسس لشراكة إقليمية جديدة في التعاون الأورومتوسطي. تأسست خلال مؤتمر برشلونة، حيث وقع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي و 12 دولة بجنوب وشرق المتوسط اتفاقية لإطلاق الشراكة الأورومتوسطية.. الاتحاد من أجل المتوسط، «ثلاثون عامًا على عملية برشلونة»، 2025، الموقع الرسمي للاتحاد من أجل المتوسط.متوفر على الرابط التالي. https://ufmsecretariat.org/30bcnprocess

مترابطة: البعد السياسي والأمني، والاقتصادي والمالي، والاجتماعي والثقافي والإنساني، بهدف بعيد المدى تمثل في إقامة منطقة متوسطية يسودها السلام والاستقرار والازدهار المشترك، وبذلك مثّل إطلاقها إعادة تنظيم الأولويات ضمن أنماط التعاون الثنائي والمساعدات القطاعية إلى إطار إقليمي أكثر شمولًا، يجمع بين الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ولم يقتصر هذا الإطار على تنشيط التبادل الاقتصادي ودعم التنمية، بل ربط التعاون الأوروبي أيضًا بمجموعة من المبادئ السياسية، في مقدمتها الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون والحكامة. وفي الجانب المالي، ارتبط تنفيذ الشراكة منذ بدايتها ببرنامج MEDA[2] ، الذي خُصص له خلال الفترة 1995–1999 نحو 3 مليار يورو في إطار MEDA I ، قبل أن يرتفع الغلاف المالي في إطار MEDA II للفترة 2000–2006 إلى نحو 5 مليار يورو[3]. ويبين ذلك أن الشراكة، منذ تأسيسها، قامت على الجمع بين الحوار السياسي وتوظيف المساعدة المالية لدعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الشريكة، وهو ما وفر الأساس الذي ستتطور عليه أدوات التعاون في المراحل اللاحقة.

2. مرحلة الاتحاد من أجل المتوسط: إعادة تنظيم الشراكة (2008)

ثم جاء إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 ليشكل اعادة هندسة التعاون لمسار برشلونة، دون أن يمثل قطيعة معه، بل امتدادًا له ومحاولة لإعادة تنشيط التعاون الإقليمي على أساس أكثر وضوحًا في تقاسم المسؤوليات وتنفيذ المشاريع المشتركة، وأعطي اهتمام أكبر للتعاون العملي في مجالات الاقتصاد والطاقة والمياه والنقل والبيئة والتعليم والبحث والتشغيل وتمكين المرأة، بما جعل الشراكة تتحول تدريجيًا من نموذج يقوم بصورة أساسية على الحوار السياسي والمبادئ العامة والمساعدة المالية إلى نموذج أكثر ارتباطًا بالمشروعات والنتائج الملموسة[4]

ولم يمتلك الاتحاد من أجل المتوسط ميزانية موحدة تعادل ميزانية برنامج مالي مستقل، وإنما اعتمد في تمويل مشروعاته على مساهمات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ووكالات التعاون، إلى جانب تعبئة موارد المؤسسات المالية الأوروبية والدولية. ولذلك، فإن أهمية مرحلة 2008 لا تكمن في إنشاء أداة مالية جديدة بقدر ما تكمن في ترسيخ منطق المشاريع والتمويل المشترك والتعاون متعدد الأطراف، وتوضح وثائق الاتحاد أن تمويل هذه المشاريع يستند إلى مساهمات المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء، فضلًا عن وكالات تعاون من بينها السويد وألمانيا وإسبانيا ،غير أن هذا التحول في طبيعة التعاون لم يوقف إعادة النظر في أولويات السياسة الأوروبية تجاه الجوار الجنوبي؛ فقد جاءت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية سنة 2015 في سياق إقليمي جديد، لتعيد ترتيب هذه الأولويات وتمنح وزنًا أكبر للتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة والتنقل[5].

3. مرحلة 2015–2021: إعادة ترتيب أولويات الشراكة

مثّل عام 2015 محطة مفصلية وتأسيسا هيكليا في مسار الشراكة الأورو–متوسطية، ولم يكن هذا التحول معزولاً عن بيئته الجيوسياسية بل جاء استجابة مباشرة لإعادة تقييم السياسة الأوروبية تجاه الجوار الجنوبي. فقد صِيغت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية لعام 2015 في سياق إقليمي شديد التعقيد والاضطراب، اتسم بتصاعد حدة الأزمات الأمنية، وتنامي التهديدات الإرهابية، وتدفقات الهجرة غير النظامية

---

[2] برنامج MEDA هو الأداة المالية الرئيسية للتعاون والتمويل الممنوح من قِبل الاتحاد الأوروبي لدعم مسار الشراكة الأورو–متوسطية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في دول جنوب المتوسط، انظر،حرفوش سهام، "التمويل الأوروبي للدول العربية في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون Meda دراسة تحليلية"، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 11، العدد 1، 31 ديسمبر 2021، ص ص 90-10 .

[3] انظر تفاصيل الميزانيات الملتزم بها في: المفوضية الأوروبية، ملخص برنامج MEDA التشريعي، وثيقة رقم (قانون رقم 95/2698 المعدل بالقانون رقم 2000/2698 الخاص بـ MEDA II)، المتاحة عبر قاعدة بيانات EUR-Lex الرسمية للاتحاد الأوروبي..https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/summary/meda-programme.html

[4] لاتحاد من أجل المتوسط. "من نحن". الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط.،ufmsecretariat.org

[5] نفس المرجع السابق

غير المسبوقة، فضلاً عن غياب الاستقرار السياسي في عدد من دول حوض المتوسط، وبناءً على هذه التحديات الوجودية، أعادت المراجعة الأوروبية ترتيب أولويات التعاون الإقليمي، متبنيةً استراتيجية "الواقعية السياسية" التي تمنح وزناً أكبر لملفات الأمن، وضبط الهجرة والتنقل، إلى جانب التنمية الاقتصادية الشاملة بوصفها الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار المستدام وتوفير فرص العمل للشباب[6].

وقد تميزت هذه المرحلة بتبني مقاربة أوروبية أكثر مرونة وتمايزاً، حيث تم التخلي عن القوالب الجاهزة والموحدة لصالح صياغة برامج تعاون ثنائية تراعي الخصوصيات السياسية، والقدرات الاقتصادية، والاحتياجات الفعلية لكل دولة شريكة على حدة، ومع هذا التركيز البراغماتي على الاستقرار والأمن، لم تؤدِ هذه التحولات إلى التخلي التام عن المبادئ التوجيهية الكلاسيكية للاتحاد الأوروبي . مثل دعم الديمقراطية، وتوطيد دولة القانون، وحماية حقوق الإنسان— بل جرى دمج هذه المبادئ وإعادة تموضعها ضمن أجندة أوسع وأكثر تداخلاً، تتلاقى فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية مع المتطلبات الأمنية الملحة، إضافة الا ذلك فإن تطور الشراكة الأورو– متوسطية خلال هذه الفترة لا ينبغي النظر إليه باعتباره انقطاعاً تاريخياً بين مسار برشلونة والمبادرات اللاحقة، بل كعملية تراكمية وديناميكية مستمرة، أعادت من خلالها التحولات السياسية والأمنية والمؤسسية صياغة طبيعة الشراكة، وتحديث أدواتها التمويلية، وإعادة توجيه أولوياتها الاستراتيجية بما يتوافق مع مصالح الطرفين وضمان أمن الفضاء المتوسطي المشترك[7].

وانعكس هذا التحول كذلك على الجانب المالي من خلال أداة الجوار الأوروبية (ENI) للفترة 2014–2020، التي بلغت مخصصاتها الإجمالية نحو 15.4 مليار يورو[8] للجوار الشرقي والجنوبي[9]، بحيث أصبحت الأداة المالية الرئيسية لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية، و إعادة ترتيب أولويات، اذ ان الشراكة لم تكن تحولًا سياسيًا وخطابيًا فحسب، بل ارتبطت أيضًا بإعادة توجيه أدوات الدعم الأوروبي نحو التنمية والاستقرار والأمن، بما عكس تزايد ارتباط التعاون الأوروبي بإدارة التحديات الإقليمية المشتركة.

وتعزز هذا الاتجاه سنة 2021 مع اعتماد الاتحاد الأوروبي «شراكة متجددة مع الجوار الجنوبي – برنامج جديد للمتوسط»، التي وسعت مجالات التعاون لتشمل التنمية البشرية والحكامة، والتحول الرقمي، والسلام والأمن، والهجرة والتنقل، والتحول الأخضر. وبذلك اتجهت الشراكة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021 نحو مقاربة أكثر تعددًا للأبعاد، لم تعد تركز على الإصلاحات السياسية والديمقراطية وحدها، بل جمعت بينها وبين الأمن والتنمية الاقتصادية والهجرة والتحول البيئي والرقمي، وقد شكل هذا التقدم خطوة إضافية نحو توسيع نطاق التعاون وتكامل مجالاته، ومهد لمرحلة جديدة أعاد فيها الاتحاد الأوروبي صياغة رؤيته للعلاقة مع شركائه المتوسطيين ضمن «ميثاق من أجل المتوسط[10].وتقوم الخطة الجديدة على دعم اقتصادي واستثماري مخصص لتحفيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل

---

[6] الشراكة الأورومتوسطية: ثلاثة عقود من التجارب والانتصارات (منشورات المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، الرباط: 2024)، متوفر على الرابط التالي https://ufmsecretariat.org/30bcnprocess

[7] البرلمان الأوروبي. (2025). السياسة الأوروبية للجوار (مذكرة إيجازية موضوعاتية). الأمانة العامة للبرلمان الأوروبي. مسترجع من الرابط المباشر للبرلمان الأوروبي : europa.eu

[8] Parlement européen, La politique européenne de voisinage, Fiches thématiques sur l'Union européenne (Secrétariat général du Parlement européen, mise à jour avril 2025), disponible sur : europa.eu

[9] يقصد بالجوار الشرقي والجنوبي تقسيم النطاق الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية (ENP) لبناء شراكات سياسية واقتصادية مع دول المحيط؛ حيث يمثّل "الجوار الجنوبي" (المتوسطي) النطاق الأساسي لبرنامجMEDA ، ويضم دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، ودول المشرق العربي وسائر المتوسط (مصر، الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين، وإسرائيل)،

[10] شاهبور، رضوى، "«ميثاق المتوسط» من المبادئ إلى أرض الواقع"، جريدة أخبار اليوم، 25 أكتوبر 2025، متاح على الرابط : akhbarelyom.com تاريخ الاطلاع: 4 سبتمبر 2026)

في الجوار الجنوبي، حيث خصص الاتحاد الأوروبي ما يقارب 7 مليارات يورو للفترة 2021–2027 في إطار أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي، بما يُتوقع أن يسهم في تعبئة استثمارات عامة وخاصة تصل إلى 30 مليار يورو في المنطقة خلال العقد المقبل[11].

4. مرحلة 2025: ميثاق من أجل المتوسط وإعادة تصور الشراكة

شهد مسار الشراكة الأورو–متوسطية خلال سنة 2025 تحولًا مهمًا مع طرح «ميثاق من أجل المتوسط»[12]، الذي أعاد تأطير العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في الجنوب المتوسطي ضمن تصور أكثر اتساعًا يقوم على بناء «فضاء متوسطي مشترك»، ويستند هذا التصور توجهًا نحو تطوير طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين، والانتقال من نموذج يقوم أساسًا على تقديم الدعم والمساعدة إلى مقاربة أكثر تشاركية في تحديد المصالح والأولويات وصياغة مجالات التعاون[13].

ويتسم الميثاق باتساع نطاق المجالات التي تشملها الشراكة، لتضم المهارات والتعليم والبحث والابتكار، إلى جانب الاقتصادات المتكاملة والطاقة والتكنولوجيات النظيفة والتحول الرقمي، فضلًا عن الأمن وإدارة الهجرة، ويعكس هذا التنوع في المجالات توجهًا نحو مقاربة أكثر تكاملًا للقضايا المتوسطية[14]، بحيث لم تعد الشراكة تركز على أبعاد منفصلة، وإنما أصبحت تتناول مجموعة مترابطة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والطاقوية والبيئية كما راينا سابقا، كما يتسع الإطار الإقليمي للتعاون ليشمل أطرافًا تتجاوز نطاق الجوار الجنوبي التقليدي، بما في ذلك دول الخليج وإفريقيا جنوب الصحراء وغرب البلقان وتركيا[15].

ويمثل إطلاق خطة العمل الأولى لميثاق من أجل المتوسط في أبريل 2026 انتقالًا مهمًا من المستوى السياسي الذي تأسس عليه الميثاق سنة 2025 إلى مستوى أكثر عملية في إدارة الشراكة وتنفيذ أولوياتها، فقد تضمنت الخطة 21 إجراءً موزعة على الركائز الثلاث للميثاق، مع تحديد الدول والشركاء المشاركين في تنفيذ كل إجراء، وربط المبادرات بمصادر التمويل المتاحة، إلى جانب وضع آليات لمتابعة مستوى التقدم المحرز[16]، ويعني ذلك أن الميثاق انتقل، ولو بصورة أولية، من مجرد تحديد إطار عام للتعاون إلى وضع مجموعة من الإجراءات القابلة للمتابعة والتقييم، بما يسمح بقياس مدى ترجمة التوجهات السياسية الجديدة إلى برامج ومشروعات عملية عبر مرتكزات أساسية.

---

[11] نوفل الشرقاوي، "الاتحاد الأوروبي يتبنى خطة جديدة للجوار المتوسطي: دعم اقتصادي واستثماري مخصص لتحفيز الانتعاش على المدى الطويل"، اندبندنت عربية، 14 فبراير 2021، متاح على الرابط: independentarabia.com

[12] في 18 ديسمبر 2025: حظي الميثاق بالدعم والمصادقة السياسية النهائية من قِبل القادة في المجلس الأوروبي، مع الدعوة للتنفيذ السريع له ،ويمثل هذا الميثاق إطارًا سياسيًا تم تطويره بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركائه وأصحاب المصلحة، ويركّز على المجالات التي تجمعهم فيها مصالح مشتركة. يسعى الميثاق إلى معالجة التحديات وفتح آفاق جديدة من خلال ثلاثة محاور رئيسية: تعزيز الروابط بين الشعوب، ودعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين والتعاون الوثيق في مجال الهجرة.

[13] للتوسع في هذ المجال يمكن الرجوع الى ناصر كامل برشلونه بعد ثلاثين عاما أي مستقبل للسلام والتنمية في المتوسط. جريدة الصباح انيوز،28نوفمبر 2025 ،متوفر على الرابط التالي، https://www.assabahnews.tn/ar

[14] Commission européenne, "Le Pacte pour la Méditerranée : Plan d'action pour un espace méditerranéen commun", Publications de l'Union européenne, Bruxelles, disponible sur : https://north-africa-middle-east-gulf.ec.europa.eu/what-we-do/pact-mediterranean_en

[15] نفس المرجع السابق

[16] Commission européenne, « Plan d'action pour le Pacte pour la Méditerranée - Printemps 2026 » (Bruxelles : Direction générale du Moyen-Orient, de l'Afrique du Nord et du Golfe, 17 avril 2026), disponible sur : https://north-africa-middle-east-gulf.ec.europa.eu/pact-mediterranean-action-plan-spring-2026_en

ويعكس المرتكز الأولى توجهًا نحو تعزيز البعد الاجتماعي والمعرفي للشراكة، من خلال إعطاء أهمية أكبر للتعليم العالي والبحث والابتكار والمهارات وتشغيل الشباب، إلى جانب دعم المجتمع المدني والثقافة والسياحة، وتبرز في هذا الإطار «مبادرة الجامعة المتوسطية»[17]، التي تستهدف توسيع شبكات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي، وتطوير البرامج الدراسية المشتركة، وتشجيع تنقل الطلبة والباحثين، مع دراسة إمكانية إنشاء مؤسسة جامعية متوسطية ذات امتداد عابر للحدود[18]. ولا تقتصر أهمية هذه المبادرات على الجانب التعليمي في حد ذاته، وإنما تكشف عن توجه نحو توظيف المعرفة والمهارات في بناء روابط أكثر استدامة بين المجتمعات والمؤسسات، وإدماج البعد البشري في عملية التكامل المتوسطي[19] .

في المقابل، تؤكد الركيزة الثانية أن التحول الذي يحمله الميثاق لم يؤد إلى تراجع الأبعاد الأمنية والاستراتيجية في العلاقات الأورو-متوسطية. فقد تضمنت الخطة إجراءات تتعلق بإنشاء منتدى إقليمي للسلام والأمن، وتعزيز القدرات المؤسسية والعملية في مجال إدارة الحدود، فضلًا عن تطوير التعاون القضائي والأمني ومكافحة الجريمة المنظمة.

وفي ذات الإطار تشمل المقاربة الجديدة للهجرة مختلف مراحل مسار الهجرة، من خلال مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بالتوازي مع دعم مسارات قانونية للهجرة والتنقل، ويشير ذلك إلى استمرار حضور الأمن والهجرة ضمن أولويات الشراكة، وإن كان إدماجهما يتم هذه المرة ضمن تصور أوسع للتعاون الإقليمي وبناء القدرات[20] .

وتعكس هذه المبادئ الرغبة في الانتقال نحو علاقة أكثر تشاركية بين الأطراف، تقوم على تحديد الأولويات وتنفيذها بصورة مشتركة[21]، ومن اهم تلك الاولويات التركيز على الأمن والهجرة وإدارة الحدود ، وعليه، فإن التحول الذي أحدثه الميثاق لا يبدو بمثابة قطيعة مع المصالح والأولويات الأوروبية السابقة، وإنما أقرب إلى إعادة تنظيمها ضمن إطار أكثر اتساعًا يضم مجالات جديدة للتعاون، وتبرز هنا إحدى المفارقات الأساسية للمرحلة الجديدة: فخطاب الميثاق يقوم على بناء فضاء متوسطي مشترك، في حين تظل بعض الملفات، وخاصة الأمن والهجرة، مرتبطة بصورة واضحة بالاعتبارات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي[22]

الركيزة الثالثة والاهم تتضح من خلال البعد الاقتصادي الجديد للشراكة ،وبصورة أكبر في المجال الطاقوي، ولا سيما مع إطلاق مبادرة التعاون المتوسطي في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيات النظيفة «T-MED»[23] في يونيو 2026، باعتبارها إحدى المبادرات الرئيسية المنبثقة عن الميثاق، وتهدف المبادرة إلى تعزيز التعاون في الطاقة المتجددة والهيدروجين الاخضر، وتطوير صناعة التكنولوجيا النظيفة، وتحديث شبكات الكهرباء، إلى جانب دعم الإصلاحات التنظيمية وتنمية المهارات وتشجيع الشراكات الصناعية، كما تستهدف تعبئة استثمارات

---

[17] الجامعة المتوسطية هي في شكل مؤسسة مترابطة من الجامعات والتّحالفات الأكاديمية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط"، ا تسعى إلى "توحيد الطّلبة والباحثين والثقافات من أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما أن "المشروع لا يتعلّق بالتّعليم فحسب، بل أيضا ببناء مستقبل ثقافي مشترك".

[18] السابق نفس المرجع

[19] نفس المرجع السابق

Commission européenne. (2025). Considérations stratégiques et gestion de la sécurité et des migrations dans le voisinage méridional. Bruxelles. Disponible sur : Commission européenne – Affaires

[21] Commission européenne. (2025). Communication conjointe relative au Pacte pour la Méditerranée : Un bassin, un pacte, un avenir partagé. Bruxelles. Disponible sur : Commission européenne – Documents

[22] للمزيد حول هذ الموضوع يمكن الرجوع الى بومدين، عربي. (2022، 10 أكتوبر). إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي: الأمننة وسياسات الهجرة غير الشرعية في المتوسط. مجلة الناقد للدراسات السياسية، 6(2)، 92-106.

[23] مبادرة T-MED هي منصة تعاون إقليمي أطلقها الاتحاد الأوروبي في يونيو 2026 ضمن "ميثاق المتوسط الجديد" لتسريع التحول الطاقي العادل وتهدف إلى تحويل دول جنوب وشرق المتوسط إلى مركز رئيسي لإنتاج وتصدير الطاقة الخضراء والتكنولوجيا النظيفة

يمكن أن تصل إلى 25 مليار يورو بحلول عام 2035، مع توفير أكثر من 5 مليارات يورو من القدرة الضمانية الأوروبية، والمساهمة في تطوير 15 جيغاواط من قدرات الطاقة المتجددة الجديدة، فضلًا عن دعم خلق أكثر من 100 ألف فرصة عمل في قطاعات الطاقة النظيفة[24]

وعلى هذ الأساس تكشف مبادرة «T-MED»عن تبلور صيغة جديدة للشراكة في موقع الطاقة داخل الشراكة الأورو-متوسطية؛ إذ لم تعد الطاقة مجرد مجال قطاعي محدود للتعاون، وإنما أصبحت أحد المداخل الرئيسية لربط الاستثمار بالتكامل الاقتصادي والأمن الطاقوي والتطور الصناعي، كما أن الجمع بين التمويل، والإصلاحات التنظيمية، وتحديث شبكات الكهرباء، وتطوير المهارات، وتعزيز التعاون الصناعي، يمنح التعاون الطاقوي طابعًا أكثر تكاملًا من السابق، ومن هذه الزاوية، تمثل المبادرة نموذجًا عمليًا للانتقال من تحديد الأولويات العامة إلى تطوير أدوات ومشروعات تستهدف بناء ترابط اقتصادي أكثر عمقًا بين ضفتي المتوسط، مع فتح المجال أمام دور أكبر للاستثمارات والشراكات بين المؤسسات الأوروبية والدول المتوسطية والقطاع الخاص[25]

وبذلك، لا تتمثل القيمة الأساسية لميثاق من أجل المتوسط في مجرد إضافة مجالات جديدة إلى أجندة التعاون، وإنما في محاولة جمع مجموعة من الملفات التي كانت تُدار خلال المراحل السابقة ضمن أطر وأولويات متفاوتة، وإدماجها في تصور إقليمي أكثر ترابطًا، فالتنمية والمهارات والبحث والابتكار تتقاطع مع الاستثمار والطاقة والتكنولوجيات النظيفة، في حين تستمر ملفات الأمن والهجرة وإدارة الحدود ضمن الإطار ذاته، بما يعكس اتساع مفهوم الشراكة وتعدد مستوياتها.

وعليه فإن تقييم الجديد الذي يحمله الميثاق لا يمكن أن يستند إلى اتساع مجالاته أو المبادئ التي يقوم عليها فحسب، بل يتوقف بدرجة أكبر على قدرته على تحقيق نتائج ملموسة واستدامة التمويل، وضمان فعالية آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم، وبذلك يصبح نجاح الميثاق مرتبطًا بقدرته على الانتقال من إعادة صياغة أجندة الشراكة إلى إحداث تحول فعلي في طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين.

الخاتمة

أظهر تتبع مسار الشراكة الأورو-متوسطية منذ إطلاق مسار برشلونة سنة 1995 أن التحول الذي تشهده هذه الشراكة لم يكن نتاجًا لظهور «ميثاق من أجل المتوسط» بصورة منفصلة عن مسارها السابق، وإنما جاء نتيجة تراكم سياسي ومؤسسي واقتصادي امتد على مدى ثلاثة عقود، فقد أعيد ترتيب أولويات الشراكة وأدواتها بصورة تدريجية، فانتقلت من التركيز على الحوار السياسي والإصلاح والمساعدة المالية إلى التعاون العملي والمشروعات والاستثمار، ثم اتسعت لتشمل الأمن والهجرة والطاقة والتحول الأخضر والرقمي، وصولًا إلى تصور أكثر شمولًا يقوم على بناء «فضاء متوسطي مشترك».

وتكشف المقارنة بين المراحل المختلفة أن هذا التحول لم يكن خطيًا ولا متجانسًا؛ إذ رافق اتساع مجالات التعاون استمرار عدد من المحددات التي طبعت العلاقة الأورو-متوسطية منذ مراحلها الأولى، ويبرز ذلك بصفة خاصة في استمرار الأهمية الاستراتيجية لملفات الأمن والهجرة وإدارة الحدود، إلى جانب مكافحة الجريمة المنظمة، وهي مجالات تتقاطع فيها الأولويات الأوروبية مع مصالح الدول الشريكة ،اذ لا يعني بالضرورة اختفاء تفاوت المصالح أو تراجع أدوات التأثير الأوروبية، وإنما يشير إلى محاولة إعادة تنظيم العلاقة ضمن إطار أكثر تشاركية واتساعًا.

وتؤكد سنة 2026 أهمية هذا التحول بوصفها مرحلة اختبار للانتقال من المبادئ المعلنة إلى التنفيذ العملي، فقد أتاحت خطة العمل الأولى للميثاق تحويل عدد من الأولويات إلى إجراءات محددة، وربطها بالشركاء ومصادر التمويل وآليات المتابعة. كما أظهرت مبادرات مثل

[24] Commission européenne. (2026). Communication conjointe sur le lancement de l'initiative de coopération trans-méditerranéenne pour les énergies renouvelables et les technologies propres (T-MED). Bruxelles : Service du Porte-parole. Disponible sur : Commission européenne - Initiative T-MED

[25] نفس المرجع السابق

الجامعة المتوسطية و «T-MED»أن الميثاق بدأ يتجاوز مستوى تحديد الأولويات العامة نحو بناء مشروعات وأدوات عملية في مجالات التعليم والبحث والمهارات والطاقة والاستثمار والتكنولوجيات النظيفة، ومع ذلك، فإن الإعلان عن الإجراءات وآليات التمويل لا يكفي للحكم على نجاح الميثاق، إذ يظل ذلك مرتبطًا بمدى تنفيذها واستمراريتها وقدرة الأطراف على تحويل المبادئ المشتركة إلى نتائج ملموسة وقابلة للقياس.

وكما تتمثل إحدى النتائج الأساسية للبحث في أن الميثاق أعاد تركيب ملفات كانت تُدار في مراحل سابقة ضمن أطر متفرقة داخل تصور إقليمي أكثر تكامل، فقد أصبحت التنمية وتطوير مهارات التعليم والبحث، والاستثمار والطاقة، والأمن والهجرة، والتحول الأخضر والرقمي، أجزاء مترابطة من إطار واحد، ويعكس ذلك تحولًا من مفهوم الشراكة بوصفها مجموعة من مجالات التعاون المنفرد إلى تصور أكثر ترابطًا للعلاقات داخل الفضاء المتوسطي، غير أن اتساع الإطار لا يعني بالضرورة تساوي الأطراف في القدرة على تحديد الأولويات أو الاستفادة من الموارد؛ إذ يظل نجاح هذا النموذج مرتبطًا بمدى تحوله من إطار أوروبي لإدارة ملفات المتوسط إلى فضاء فعلي للمصالح والمشروعات المشتركة.

وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة بالنسبة إلى الدول المتوسطية غير الأوروبية، ولا سيما دول المغرب العربي فمن جهة، يفتح الميثاق أمام هذه الدول فرصًا أوسع في مجالات الاستثمار والطاقة المتجددة والتحول الرقمي والتعليم والبحث والابتكار، كما يتيح إمكانات أكبر للانخراط في مشروعات إقليمية مرتبطة أساسا بالمجال الطاقوي.

ومن جهة أخرى، يظل نجاح هذه الفرص مرتبط بقدرة الدول الشريكة على التأثير في تحديد الأولويات ،والاستفادة المتوازنة من التمويل والاستثمارات، وعلى تحويل مبدأ «المسؤولية المشتركة» من إعلان سياسي إلى مشاركة فعلية في صياغة وتنفيذ المشروعات، وتزداد أهمية هذا التحدي في مجالات الأمن والهجرة والطاقة بوجه الخصوص، حيث تتقاطع بصورة مباشرة المصالح الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع الأولويات الوطنية للدول المغاربية، وعلى هذ الأساس يمكن القول إن نجاح «الفضاء المتوسطي المشترك» ينبغي ألا يقاس فقط بمدى تنفيذ المبادرات الأوروبية، وإنما أيضًا بمدى قدرته على إنتاج منافع متبادلة وتعزيز موقع الدول المتوسطية غير الأوروبية بوصفها أطرافًا فاعلة في الشراكة.

وبناءً على ما سبق، يمكن استخلاص أن التحول الذي يحمله «ميثاق من أجل المتوسط» يقوم على ثلاثة مستويات مترابطة أولها، توسيع نطاق الشراكة ليشمل مجالات وقضايا تتجاوز القطاعات التقليدية؛ وثانيها، إعادة تنظيم هذه المجالات داخل تصور إقليمي يقوم على بناء فضاء متوسطي مشترك؛ وثالثها، الانتقال التدريجي من الإطار السياسي إلى أدوات تنفيذية أكثر تحديدًا، غير أن هذا التحول يظل مصحوبًا باستمرارية واضحة بالاهتمام بتلك المحددات، السابقة وعلى رأسها الأهمية الاستراتيجية للأمن والهجرة والطاقة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، مع انه لا يلغي منطق المصالح الذي حكم الشراكة في مراحلها السابقة، وإنما يسعى إلى إعادة صياغتها ضمن إطار أكثر اتساعًا وتعددًا في مجالات التعاون.

وعليه، لا يمكن في المرحلة الراهنة اعتبار «ميثاق من أجل المتوسط» تحولًا مكتملًا في العلاقات الأورو–متوسطية، وإنما يمثل مشروعًا سياسيًا ومؤسسيًا في طور التشكل، وستظل قدرته على إحداث تحول فعلي مرتبطة بمدى نجاحه في تحقيق توازن بين المصالح الأوروبية والأولويات المشتركة، وتوفير تمويل مستدام، وضمان مشاركة فعلية للدول الشريكة، وتحويل المشروعات المعلنة إلى نتائج ملموسة، وفي هذا السياق، تصبح السنوات المقبلة هي الحاسمة في تحديد ما إذا كان الميثاق سيظل مرحلة جديدة في العلاقات الأورو–متوسطية تقوم على ترابط اقتصادي ومؤسسي أكثر عمقًا وتوازنًا.

وتفتح هذه النتائج المجال أمام دراسات لاحقة يمكن أن تتناول مدى تغير مبدا المشروطية الأوروبية في ظل مبادئ المسؤولية المشتركة، وتطور أدوات التمويل والاستثمار، ومستقبل التعاون في مجال الطاقة، وأثر الميثاق في إدارة الهجرة والأمن، فضلًا عن دراسة موقع الدول المغاربية في هذا الإطار الجديد، ومدى قدرتها على الانتقال من موقع المستفيد من برامج الشراكة إلى موقع الشريك المؤثر في تحديد الأولويات وصياغة المشروعات وتوزيع المنافع.

المراجع والمصادر:

✓ **أولًا: الكتب**

- المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، *الشراكة الأورومتوسطية: ثلاثة عقود من التجارب والانتصارات*، الرباط، 2024.

✓ **ثانيًا: المجلات**

- بومدين، عربي، «إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي: الأمننة وسياسات الهجرة غير الشرعية في المتوسط»، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 92–106.
- حرفوش، سهام، «التمويل الأوروبي للدول العربية في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA: دراسة تحليلية»، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص 90–100.

✓ **ثالثًا: المقالات الصحفية**

- الشرقاوي، نوفل، «الاتحاد الأوروبي يتبنى خطة جديدة للجوار المتوسطي: دعم اقتصادي واستثماري مخصص لتحفيز الانتعاش على المدى الطويل»، اندبندنت عربية، 14 فبراير 2021.
- شاهبور، رضوى، «ميثاق المتوسط: من المبادئ إلى أرض الواقع»، جريدة أخبار اليوم، 25 أكتوبر 2025.
- كامل، ناصر، «برشلونة بعد ثلاثين عامًا: أي مستقبل للسلام والتنمية في المتوسط؟»، الصباح نيوز، 28 نوفمبر 2025.

✓ **رابعًا: المصادر والمراجع المتاحة على الإنترنت**

- الاتحاد من أجل المتوسط، «ثلاثون عامًا على عملية برشلونة»، 2025، الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، متاح على: https://ufmsecretariat.org/30bcnprocess
- الاتحاد من أجل المتوسط، «من نحن»، الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، متاح على: https://ufmsecretariat.org
- المفوضية الأوروبية، برنامج MEDA: الملخص التشريعي لبرنامجMEDA ، قاعدة بياناتEUR-Lex ، الاتحاد الأوروبي، متاح على: https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/summary/meda-programme.html
- البرلمان الأوروبي، السياسة الأوروبية للجوار، صحائف معلومات عن الاتحاد الأوروبي، الأمانة العامة للبرلمان الأوروبي، تحديث أبريل 2025، متاح على موقع البرلمان الأوروبي.

✓ **خامسًا: المراجع الأجنبية**

- Parlement européen, *La politique européenne de voisinage*, Fiches thématiques sur l'Union européenne, Secrétariat général du Parlement européen, mise à jour avril 2025.
- Commission européenne, *Le Pacte pour la Méditerranée : Plan d'action pour un espace méditerranéen commun*, Bruxelles, 2025.
- Commission européenne, *Plan d'action pour le Pacte pour la Méditerranée – Printemps 2026*, Bruxelles, 17 avril 2026.
- Commission européenne, *Communication conjointe relative au Pacte pour la Méditerranée : Un bassin, un pacte, un avenir partagé*, Bruxelles, 2025.
- Commission européenne, *Considérations stratégiques et gestion de la sécurité et des migrations dans le voisinage méridional*, Bruxelles, 2025.

- Commission européenne, *Communication conjointe sur le lancement de l'initiative de coopération trans-méditerranéenne pour les énergies renouvelables et les technologies propres (T-MED)*, Bruxelles, 2026.